

لغاصب والاراق كذا قبل قلنا هذا مشكل فان احتمل ما ثبت صرته
بدليل قطع فكذب الشرع وهو كقولنا ان يؤول بان ذاته
حلال وانما زمت الحرمة من صحتها كالعصب والسرقة او ثبت بدليل
ظن وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره فقال من احتمل حراما
قد علم صفة حراما في دين النبي في تركه كالحام ذوق الحرام او شرب الخمر
او كل ميتة او دبح او اخترب من غير ضرورة ككافة فعل من النبي
بدون الاحتلال في من احتمل شره في النبي في كراهة لو قال الحرام
هنا حلال للزوج التسلف او حكم الجمل بمعنى لا يعرف حلالا ولا حراما
فلا يكفر قبل ما يقول هذا بما ذكرناه او تاويله بان الشارب حيث شرب
ولو تخير ان لا يكون الحرام او لا يكون صوم رمضان فرضا لما يشق
عليه لا يكفر هو الصحيح لان قوله في فاعتزوا بالنساء في الحيض وان
كان صريحا في النبي لكنه معطل بالاذى كما قال قل هو اذى والتمس سبب
المخالفة لا يفيد الحرمة القطعية كما في الاصول بخلاف ما اذا تم له لا
يحرم الزنا وقتل النفس بغير حق فانه يكفر لان يزوج ثابت في جميع الاديان
موافقة للحكم ومن اراد الخروج عن الكعبة فقد راد ان يحكم الله ما ليس
بكعبة وهذا جهل منه فله يزوج وذكر الامام السنهسي رحمه الله في كتابه الحيض
ان لو احتمل وطئ امرأة الحائض يكفر وفي النوادر عن محمد بن ابي بكر
هو الصحيح وفي احتمل اللواط باسامة لا يكفر على الاصح ومن وصف الله
بما لا يليق به او سخر به من اسمائه او باس من ايامه او اكله وعذبه او عين
يكفر ولذا لو تخير ان لا يكون نبي من الانبياء على قصد استخفافه عذارة بهذا
يدل على انه اذا لم يكن على استخفاف بل لما يشق عليه لا يكفر كذا في بعض الفتوى

من عصب

قيل او تخير عدم النبي فقد خرج عن الحكمة كمن عدم الله انما في حق ان يكونوا ايضا على عدم النبي
تخيير يحمي عدم ما يشربه ويؤتمن كما شربى وكذا لو شرب على وجه الرضاين على الكفر ولو كان
كلامه يحجب بعض الحكم السامع فلا يكفر في الفتوى وكذا لو شرب على وجه الرضاين على الكفر ولو كان
او حتى كونه وتصرفه بالوساطة يكون بيعا وكذا لو اورد ان يكون الحكم باله او عدم
ان يابره يكفر والعزم في الله توطئتين توطئتين النفس على النفس وكذا لو اورد في الامارة بين
فزوجها اي يكون اياها زوجها الفتوى على انها لا تبين باله مثلا يتخذ طريق النبوة
وكذا لو قال فقد شرب الخمر اول ما شرب الله وكذا اذا اصابه بغير العقل من العقلية
الاصل الهادى ان عليها الا ان في الاستقبال فصارت عتقا كان النبي في الصلح
او غيرهما من غير الكفر وان وافق ذلك العقيدة وان كان لها في العوائج ولو قال
الجماعة اما الصلح فضمهم ميا من عدم الطهارة قيل لا يكفر ويتحقق بعضه ان لا
يقصد بركان الصلح ولو فعله بنوب جسد وهو واحد للفقهاء يكفر وفي كل منهن
المسائل خلاف الجمهور على انه لا يكفر او لم يستج ولو اقر في بعض اوجبه او جيب
عز لا يكفر اتفاقا وكذا لو اطلق الكلام استخفافا لا اعتقادا في ذلك في قوله
والبايس من الله تعالى انما هو الايم عبادا له لانه لا يابسه من ربه
انه تعالى من ربه انما هو الايم عبادا له لانه لا يابسه من ربه
كلمة الله تعالى الا القوم الخاسرون فيكون المعصية كما هو مطيعا كان او عاصيا لانه
اقام بين اوبائس ومن قوا عدوا لوالد الخال اهل السنة والجماعة انه لا يكفر هذا من اهل
العقيدة والخال ان المعصية من اهل العقيدة قلت هذا ليس بايس ولا من لا
على عقيدة العصيان لبايس ان يوفقه الله تعالى الكسوة والتمس الصلح وعلا فغير
الطاعة لبايس ان يخذله الله فتمت المعاصي وبهذا ان بالواب المذكور

بالوسايد

لما هو

لا بد ان قبل الحرام ما
العاصي يكون من العاصي
وغيره من العاصي
من الله